

## ملخص تنفيذي

تقدم لجنة الكويت الوطنية للتنافسية تقريرها السنوي الرابع عشر "تقرير الكويت للتنافسية 2018" بوصفه جزءاً من جهودها المتواصلة للإسهام في عملية الإصلاح الاقتصادي، تلك التي بدأتها الحكومة الكويتية، ويشكل هذا التقرير تأكيداً لالتزام لجنة الكويت الوطنية للتنافسية بدعم جهود إعادة بناء الاقتصاد في دولة الكويت ودعم قدراته التنافسية. ويشهد تقرير هذا العام تغيرات هامة مقارنة بالتقارير السابقة، وذلك في ظل اعتماد منهجية جديدة لقياس مؤشر التنافسية العالمية من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي تمت تسميته بـ "إصدار 4.0". ويقوم هذا التقرير بتسليط الضوء على أداء الكويت في مختلف أركان مؤشر التنافسية العالمية والتي تعكس التطورات المسجلة في مجالات المؤسسات، والبنية التحتية، وتكنولوجيا المعلومات، وأداء الاقتصاد الكلي، والصحة، والمهارات، وأسواق السلع والخدمات، وسوق العمل، والنظام المالي، وحجم السوق، وديناميكية الأعمال، والقدرات الابتكارية في الدولة.

ويتكون هذا التقرير من ثلاثة فصول رئيسية، أولها يهدف إلى إلقاء نظرة عامة على الاقتصاد الكويتي من خلال استعراض التطورات الأخيرة في القطاع الحقيقي (الناتج المحلي الإجمالي) للاقتصاد الكويتي، والقطاع النقدي والمصرفي، والتغيرات في المستويات العامة للأسعار، والتطورات في قطاع المالية العامة، والقطاع الخارجي. ويعرض هذا الفصل في نهايته ملخصاً لنتائج بيئة الأعمال في الاقتصاد الكويتي استناداً إلى مؤشرات البنك الدولي. هذا ويبين الجدول 1 ترتيب مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في دولة الكويت لعام 2019 بناءً على عدد من المحاور، وفقاً لتصنيف ممارسة الأعمال لعام 2019، وهو المؤشر المجمع المعني بسهولة ممارسة الأعمال بشكل عام في الدولة، فإن دولة الكويت قد احتلت الترتيب رقم 97 وذلك من بين 190 دولة في تقرير العام 2019، حيث شهد رصيد مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في دولة الكويت ارتفاعاً من 61.45 نقطة في تقرير 2018 إلى 62.20 نقطة في تقرير 2019. وبالرغم من هذا الارتفاع، فقد جاء ترتيب دولة الكويت في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لعام 2019 الأدنى خليجياً، فدولة الإمارات العربية المتحدة تنصدر قائمة الترتيب، حيث احتلت المركز رقم 11 عالمياً، ثم تليها في الترتيب مملكة البحرين محققة المركز رقم 62، ثم سلطنة عمان التي احتلت الترتيب رقم 78، ثم دولة قطر التي احتلت المركز رقم 83، ثم المملكة العربية السعودية التي احتلت المركز رقم 92، واحتلت دولة الكويت آخر مركز خليجي في الترتيب من خلال مركزها رقم 97 عالمياً.

جدول 1: ترتيب مدى سهولة ممارسة الأعمال في دول مجلس التعاون لعام 2019

الدولة	ترتيب ممارسة الأعمال لعام 2019
الإمارات	11
البحرين	62
عمان	78
قطر	83
السعودية	92
<b>الكويت</b>	<b>97</b>

أما الفصل الثاني من التقرير، فهو مخصص لتحليل مكثف لوضع التنافسية الحالي للاقتصاد الكويتي، وذلك في ضوء نتائج التقرير العالمي للتنافسية الصادر في العام 2018. وتبين النتائج أن دولة الكويت تحتل المركز 54 دولياً في تقرير التنافسية العالمي لهذا العام، وقد سجلت الكويت درجة أداء تقدر بـ 62 من مئة درجة، والتي تعد أقل من متوسط دول العالم الأعلى دخلاً، وبالنظر إلى عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية التي تم تحديدها منذ إعداد التقرير الأول للجنة في العام 2006/2005، وكما يتبين في الجدول 2، فقد جاء ترتيب دولة الكويت في المركز الأخير هذا العام، محتملة بذلك المركز الأخير خليجياً، وتأتي هذه النتائج دليلاً صريحاً على التراجع النسبي لنتائج تنافسية الاقتصاد الكويتي عبر الأربع عشرة سنة التي شهدت إدراج دولة الكويت ضمن التقارير العالمية للتنافسية.

جدول 2: مؤشر التنافسية العالمية - نتائج 2018

الدولة	الترتيب العالمي	ترتيب عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية
سنغافورة	2	1
النرويج	16	2
الإمارات العربية المتحدة	27	3
قطر	30	4
إستونيا	32	5
سلوفينيا	35	6
السعودية	39	7
جمهورية سلوفاكيا	41	8
قبرص	44	9
عمان	47	10
البحرين	50	11
<b>الكويت</b>	<b>54</b>	<b>12</b>

يقدم تقرير هذا العام في فصله الثالث تحليلاً شاملاً لأهمية تطوير آليات سن وتنفيذ التشريعات كآلية لدعم خطط التنمية وتحفيز تنافسية الاقتصاد الكويتي. وقام الفصل بتسليط الضوء على واقع التشريعات التي يفترض أن تساهم في تحفيز تنافسية الاقتصاد الكويتي، محدداً بذلك أهم الاختلالات التشريعية التي تحد من مستوى الاستفادة من القوانين لخدمة التنافسية، بما فيها الاختلالات التنفيذية التي تحد من مستوى الاستفادة منها. وقدم الفصل مقترحاً لوسيلة علاج هذه الاختلالات وذلك من خلال الاستناد على الأدوات الفعالة المستخدمة على نطاق دولي واسع لإصلاح القوانين الحكومية القائمة على ما يعرف بمنهج تقييم الأثر التشريعي الذي تقدمه العديد من المنظمات الدولية ومن بينها البنك الدولي والاتحاد الأوروبي كأداة فعالة لتقييم أثر التشريعات المختلفة سواء في مرحلة التشريع أو في مرحلة التنفيذ. وهذا المنهج هو أسلوب مشتق من المناهج العلمية لتحليل السياسات العامة، حيث يعرف بأنه إطار شامل يتيح لمتخذ القرار تحديد الخيارات المناسبة للتعامل مع المشكلات العامة بناء على تقييم علمي موضوعي، ويهدف هذا المنهج إلى التركيز على الدراسة المنهجية لمدى إمكانية تحقيق التشريعات المختلفة لأهدافها المرجوة، وهذا المنهج بحسب تقارير الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي مستخدم من قبل الكثير من البلدان المتقدمة كأداة فاعلة لتحسين جودة اتخاذ القرارات الحكومية، حيث يساعد الحكومات على التأكد من أن تشريع أو تطوير القوانين وتنفيذها يتم بأعلى درجات الجودة الممكنة، حيث يلعب تقييم الأثر التشريعي دوراً حاسماً في تحسين جودة صنع القرار وتعزيز الحوكمة في أجهزة الدولة.

تقوم الخطة العملية المقترحة في هذا الفصل لإدارة التغيير على أساس تطوير بعض الوحدات الإدارية القائمة حالياً من حيث الموقع التنظيمي والصلاحيات المتاحة والواجبات المنوطة بها، وذلك بغرض عدم التوسع في إقامة أجهزة إدارية جديدة ذات كلفة إضافية على الميزانية العامة للدولة، والتطوير المقترح يقوم على مبدأ إعادة صياغة دور مركز الكويت للسياسات العامة المنشأ حديثاً من قبل الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، حيث يقوم المركز حالياً بمهام إعداد الدراسات المرتبطة ببعض السياسات العامة بالدولة والمساعدة في تحديد أهدافها الاستراتيجية، بالإضافة إلى إعداد وقياس مستهدفات السياسات العامة التي يشتمل عليها برنامج عمل الحكومة، وهو بذلك يشكل أرضية مناسبة لإصلاح منظومة رسم وتنفيذ التشريعات بالدولة من أجل عمل النقلة النوعية المطلوبة في بناء ومراجعة القوانين في دولة الكويت من خلال قيامه بقيادة عملية التحول نحو تعميم استخدام منهج تقييم الأثر التشريعي. وتسعى اللجنة من خلال هذا الفصل إلى تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تستخدم بوصفها خطوطاً إرشادية، وكذلك إلى تحفيز النقاش بين جميع الأطراف ذات الصلة (مسؤولي الحكومة، ورجال الأعمال، والأطراف الأخرى في المجتمع) لدعم عملية تنفيذ برامج الإصلاح ذات العلاقة بتطوير آليات سن وتنفيذ التشريعات التي تستهدف تعزيز مستوى تنافسية الاقتصاد الكويتي.